النشر الالكتروني - مجلة الحكمة
رقم : ٢٤/٦٤
تاريخ : ١٤٤٧/٠٥/٠٤هـ الموافق ٢٠٢٥/١٠/٢٥م

الاسرائيليات وأثرها في تفسير القرآن الكريم بين القبول والرد

إعداد:
د. سامية بنت عبدالحميد بن محمد الجحدلي
الاستاذ المساعد بقسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في كلية الشريعة والقانون بجامعة جدة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد: فإن كتاب الله هو الصراط المستقيم، والنور المبين، والذكر الحكيم،الذي لاتزيغ به الأهواء ولاتلتبس به الألسن ،لايخلق على كثرة الرد ، ولاتنقضي عجائبه، ولايشبع منه العلماء ، من قال به صدق، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أُجر، ومن دعا إليه هُديَ إلى صراط مستقيم ،أما بعد ،،

يُعَدّ التفسيرُ القرآني من أشرف ميادين العلم وأعلاها قدرًا، إذ يتناول بيانَ كلام الله تعالى وتجليةَ معانيه على ضوء ما ورد عن النبي ﷺ وصحابته والتابعين من بعدهم. ومع اتّساع حركة التفسير في العصور الأولى للإسلام، واحتكاك المسلمين بأممٍ أخرى من أهل الكتاب، تسلّل إلى بعض كتب التفسير لونٌ من الأخبار المروية عن اليهود والنصارى، عُرف في الدراسات العلمية باسم الإسرائيليات

وقد شكّلت هذه الروايات ميدانًا واسعًا للبحث والنقد، لما فيها من حقٍّ وباطل، وصحيحٍ ومكذوب، ولما تَضمّنته من أخبار تتعلّق بالأنبياء والأمم السابقة وأحداثٍ ورد ذكرها في القرآن الكريم. فكان لزامًا على العلماء أن يبيّنوا الموقف الشرعي والعلمي من هذه الأخبار، وأن يضعوا ضوابط منهجية تميّز المقبول من المردود، حفاظًا على نقاء التفسير وصيانته من الخلط والوهم.

وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول ظاهرةً تفسيرية أثّرت في منهج كثيرٍ من المفسّرين، وتنوّعت مواقفهم منها بين القبول والتحفّظ والردّ. كما يهدف إلى تتبّع نشأة الإسرائيليات وانتشارها في كتب التفسير، وبيان مناهج العلماء في التعامل معها، مع إبراز الجهود النقدية التي قام بها أئمة التفسير في تمحيصها وتنقيتها من الدخيل، بما يعكس وعيَهم بأمانة العلم وخطورة التفسير بالرأي المجرد.

وقد قُسّم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالإسرائيليات

ويتناول معنى الإسرائيليات لغةً واصطلاحًا، وأصولها ومصادرها، وحقيقتها وأسباب تسربها إلى التفسير، مع بيان أمثلة توضيحية لذلك.

المبحث الثاني: موقف المؤيّدين لدخول الإسرائيليات في التفسير

ويتناول أبرز العلماء الذين أجازوا روايتها أو الاستفادة منها بشروط، مع بيان حججهم وضوابطهم، مثل اعتمادهم على ما لا يخالف العقيدة، وما ورد للتفسير والاعتبار لا للتصديق.

المبحث الثالث: موقف المانعين من الإسرائيليات

ويتناول اتجاه العلماء الذين رفضوا إدخالها في التفسير، مبيّنًا أسباب المنع، ومخاطرها العقدية والعلمية، وأمثلة من أقوالهم ونقودهم العلمية.

ويُختَم البحث بخاتمةٍ تجمع أهم النتائج والتوصيات التي تبرز الرؤية المنهجية المتوازنة في التعامل مع الإسرائيليات في التفسير القرآني

المبحث الأول: التعريف بالإسرائيليات

الإسرائيليات:

جمع إسرائيلية، نسبة إلى بني إسرائيل، والنسبة في مثل هذا تكون لعجُز المركب الإضافي لا لصدره، وإسرئيل هو: يعقوب عليه السلام أي عبد الله وبنو إسرائيل هم: أبناء يعقوب، ومن تناسلوا منهم فيما بعد، إلى عهد موسى ومن جاء بعده من الأنبياء، حتى عهد عيسى عليه السلام وحتى عهد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقد عرفوا "باليهود" أو بـ "يهود" من قديم الزمان، أما من آمنوا بعيسى: فقد أصبحوا يطلق عليهم اسم "النصاري" وأما من آمن بخاتم الأنبياء: فقد أصبح في عداد المسلمين، ويعرفون بمسلمي أهل الكتاب"[1]

حقيقة الاسرائيليات وورودها في تفسير القرآن :

حقيقة هذه المرويات: أنها من وضع أهل الكتاب[2] .

وتصنف الاسرائليات ضمن الدخيل في اللغة:

والمرادبالدخيل في اللغة: هو الوافدُ الذي تسلل من الخارج، وليس له أصل في المحيط الذي تسلل إليه، وتُستعمل هذه الكلمة في: الأشخاص، والألفاظ، والكلمات، والمعاني، وما أشبه ذلك.

لو رجعنا إلى كتب اللغة سنرى صاحب (القاموس) و (لسان العرب) وصاحب كتاب (الأساس) العلامة الزمخشري و (المصباح المنير) و (المفردات) للراغب الأصفهاني، كل أولئك حدثونا عن معنى الكلمة "الدخيل": الدخل ما داخلك من فساد في عقل أو جسم، وقد دخل كفرح، ودخل كعني دخلًا ودخلًا، وهذا المعنى يفيد الغدر والمكر والدهاء والخديعة والعيب، سواء كان في الحسب أو في الشجر أو في الناس أو في القوم الذين ينتسبون إلى من ليسوا منهم"[3]

---

[1] «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسيرمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ) » (ص١٣)
[2] «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص٢٥٤)
[3] «الدخيل في التفسير - جامعة المدينة» (ص١١)

وعرفت الاسرائيليات في كتاب الدخيل في اللغة بأنها" هي القصة أو الحادثة، تروَى عن مصدر إسرائيلي، كلمة إسرائيلي نسبة إلى بني إسرائيل أو إلى أبيهم الأول؛ لأن بني إسرائيل هم بنو سيدنا يعقوب – عليه السلام.

فلفظ إسرائيليات –كما يقول دكتور محمد الذهبي– وإن كان يدل على القصص الذي يروى أصلًا عن مصادر يهودية، يستعمله علماء التفسير والحديث على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي، فهو يُطلق على التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة إلى مصدر يهودي أو نصراني.

إذًا كلمة إسرائيليات ليست قاصرةً على المنسوب لليهود، إنما الكلمة تشمل ما نُسِبَ إلى اليهود أو إلى النصارى، بل توسع العلماء، فعدوا من الإسرائيليات ما دَسَّه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير وعلى الحديث، ومن أخبار لا أصلَ لها في مصدر قديم، قالوا عنها جميعًا: إنها إسرائيليات.

وأطلق علماء التفسير والحديث لفظ إسرائيليات على كل ذلك من باب التغليب للون اليهود على غيرهم؛ وذلك لأن اليهود كانوا ساكنين في المدينة، واللقاءات التي كانت تتم بين العرب واليهود في رحلتي الشتاء إلى اليمن والصيف إلى الشام، وفي اليمن والشام كثير من أهل الكتاب، كما كانت لقاءات هناك كثيرة بين اليهود والنبي –صلى الله عليه وسلم– وبين اليهود وبعض المسلمين، وكان اليهود يلقون الأسئلةَ على رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فكانوا يقدمون ما يعن لهم، إما امتحانًا واختبارًا لصدق نبوته –عليه الصلاة والسلام– وإما تحديًا وتعجيزًا، فَرَدَّ الله كيدهم، وجعل كلمتهم السفلى، وجعل كلمة الله هي العليا –سبحانه وتعالى"[1]

[1] «الدخيل في التفسير - جامعة المدينة» (ص٢٣)

المبحث الثاني: موقف المؤيّدين لدخول الإسرائيليات في التفسير:

"الإسرائيليات عند شيخ الإسلام في مقدمته:

تحدث عن الإسرائيليات في موضعين من هذه الرسالة، قال في الموطن الأول: «... فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحًا عن النبي ـ كاسم صاحب موسى أنه الخضر ـ فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك، بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب؛ كالمنقول عن كعب، ووهب، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب، فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه».

وكذلك ما نُقِلَ عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض (١)، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحًا فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلّى الله عليه وسلّم، أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصاحب فيما يقوله؛ فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب، وقد نهوا عن تصديقهم؟.

وقد قال في الموطن الآخر: " ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، حيث قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو.

ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد.

ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعِدَّتِهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها

موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢].

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا. فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعّف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته، إذ لو كان باطلاً لردَّه كما ردَّهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عِدَّتِهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: {قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ} فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه فلهذا قال: {فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا}؛ أي: لا تُجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب"[١].

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تُستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن يُنَبَّه على الصحيح منها، ويُبطل الباطل، وتُذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النِّزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم، فأما من حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكى الخلاف ويطلقه، ولا يُنَبِّه على الصحيح من الأقوال، فهو ناقص أيضًا، فإن صَحَّح غير الصحيح عامدًا فقد تعمَّد الكذب أو جاهلاً فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالاً متعددة لفظًا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنًى فقد ضيَّع الزمان، وتكثَّر بما ليس بصحيح، فهو كلابس ثَوبَي زور، والله الموفق للصواب

تلخيص أفكار شيخ الإسلام في الإسرائيليات:

يتلخص من هذين الموضعين ما يأتي:

أولاً: أن بعض أخبار بني إسرائيل منقول عن النبي صلّى الله عليه وسلّم نقلاً صحيحًا، ولا ريب في قبول هذه الأخبار، حتى لو كانت فيما لا يقوم عليه علم أو عمل، كاسم صاحب موسى أنه الخَضِرُ.

ثانيًا: أنَّ أخبار بني إسرائيل على ثلاثة أحوال:

[١] «شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية» (ص١٥٢-١٥٣)

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والضابط في القبول والردِّ في هذا هو الشرع، فما كان موافقًا قُبِلَ، وما كان مخالفًا لم يُقبل.

ويدل لذلك أمثلة، منها ما رواه الطبري (ت:٣١٠) عن سعيد بن المسيب، قال: «قال علي رضي الله عنه لرجل من اليهود: أين جهنم؟

فقال: البحر.

فقال: ما أراه إلا صادقًا، {وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ} [الطور: ٦]، {وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ} [التكوير: ٦] مخففة» .

فصدَّقه أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه لوجود ما يشهد له من القرآن[1]».

وما رواه البخاري (ت:٢٥٦)، قال: وقال أبو اليمان: أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية يحدث رهطًا من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار، فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا ـ مع ذلك ـ لنبلو عليه الكذب» .

وقد يقع الردُّ من بعض الناس لبعض الإسرائيليات بدعوى مخالفة الشرع، ولا يكون ذلك صحيحًا في الحقيقة؛ لأنَّ ما ينسبه للشرع قد لا يكون صحيحًا أنه منه، بل هو رأي عقلي محضٌ وقع فيه شبه عنده أنه من الشرع، ويظهر ذلك جليًا فيما يتعلق بعصمة الأنبياء، إذ معرفة حدود هذه العصمة قد دخله التخريج العقلي، والتأويل المنحرف بدعوى تنْزيه الأنبياء، فظهر بذلك مخالفة ظاهر القرآن.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وهذا لا يكون ردُّه أو قبوله إلا بحجَّة، كما قال شيخ الإسلام: «فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحًا، عن النبي؛ كاسم صاحب موسى أنه الخضر، فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك، بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب؛ كالمنقول عن كعب، ووهب، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب، فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا

[1] «شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية» (ص١٥٣-١٥٤)

بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي أنه قال: إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه.

ويلاحظ في هذا القسم أنه تجوز حكايته، ويُستدلُّ لجواز حكايته بأمور:

الأول: استدل شيخ الإسلام بالاختلاف الواقع في عِدَّة أصحاب الكهف، فقال: «... ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى: {سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا} [الكهف: ٢٢]**». ثمَّ نبَّه على الأدب في مقام نقل الأقوال.**

الثاني: قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج».

وقوله: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ...». فقد أجاز صلّى الله عليه وسلّم التحديث عنهم، ولم ينكر ذلك أو يذكر له شرطًا، بل أمر بالتوقف فيما يحكون[١].

الثالث: أن هذا عمل جمهور من السلف في التفسير وغيره، وعملهم هذا موافق لجواز التحديث الذي بيّنته الأحاديث النبوية.

[١] «شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية» (ص١٥٤-١٥٥)

المبحث الثالث: موقف المانعين من الإسرائيليات:

أما ما وقع من النكير من بعض السلف، فإنه يُحمل على أمور:

الأول: بسبب الإكثار من الرجوع إليهم.

الثاني: بسبب تصديقهم فيما يقولون.

الثالث: بسبب طلب الاهتداء بما عندهم.

كما يلاحظ أنَّ غالب هذا القسم مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني.

وهذه الأخبار قد تكون منقولة عن الصحابة، وما كان كذلك فالنفس إليه أسكن، وقد تكون منقولة عن التابعين، وهذا النقل أقلُّ في القبول من المنقول عن الصحابي لاعتبارات، منها:

١ – أنَّ المنقول عن الصحابة أقل من المنقول عن التابعين.

٢ – أن ما نُقِل عن الصحابة فالقلب إليه أسكن لاحتمال أن يكون رواها عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، أو عمن أخذها عن النبي صلّى الله عليه وسلّم.

٣ – أن جزم الصحابي بما يقوله لا يُتصوَّر معه أنه نقله عن بني إسرائيل.

ويتبع هذا الكلام فائدة نفيسة، وهي:

تعليق الأمر بالإسرائيلية دون راوي الإسرائيلية، فإذا توقفت وجعلت الرواية محتملة للصدق أو الكذب، أو جزمت بردِّها فإنك لا تردَّها لأن الراوي ممن عُرِف بالأخذ من بني إسرائيل، بل لأنَّ في الخبر شبهة الإسرائيليات فحسب، وإلا جاز التوقف في كثيرٍ من الأخبار الغيبية التي رواها بعض الصحابة لأجل أنه يروي عن بني إسرائيل، وليس ذلك بحقٍّ، فابن عباس (ت:٦٨) قد اشتهر أخذه عن بني إسرائيل، وصحَّ عنه بعض الأمور الغيبية، فلو عُمِلَ بهذه القاعدة لما قُبِلَ قوله فيها، ولكنَّ الأمر على خلاف ذلك، فقد قُبِلَ قوله، وأُخِذَ به، ومن ذلك ما ورد عنه في الكرسي من قوله تعالى: {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ} [البقرة: ٢٥٥][1].

[1] «شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية» (ص١٥٥-١٥٦)

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حدثني أبي، نا ابن مهدي، عنسفيان، عن عمار الدُّهْنِي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره» السنة (٢:٤٥٤)، وقد روي في غير ما كتاب من كتب السنة.

فإذا أعملت هذه القاعدة، وهي أن من عُرِفَ بالأخذ عن بني إسرائيل لا يُقبل نقله هذا، وكنت ممن ظهر له أن ابن عباس (ت:٦٨) قد أخذ عنهم، فإنك ستتوقف في دلالة هذا الخبر، وهذا ما لم يعمل به أهل السنة، بل تلقوا خبره بالقبول، وأثبتوا به هذه العقيدة التي يتضمنها الخبر.

إشكال في موقف ابن عباس من الإسرائيليات:

أخذ ابن عباس (ت:٦٨) عن أهل الكتاب مما لا يحتاج إلى إثبات، لكن الأمر الذي يحتاج إلى بحث ما ورد عنه في صحيح البخاري (ت:٢٥٦)، قال: «حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم بن سعد، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل إليكم على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أحدث، تقرءونه محضًا لم يُشَبْ؟ وقد حدَّثكم أن أهل الكتاب بدَّلوا، وغيَّروا، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله، ليشتروا به ثمنًا قليلاً، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله، ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل إليكم»رواه البخاري برقم (٦٩٢٩)، باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء».

فما مراده من هذا النهي؟

لقد حرصت على تتبع هذا الأثر عن ابن عباس لعلّي أظفر بشرح يبين مقصوده، لكني لم أظفر بشيء في ذلك، وقد اجتهدت في تبيُّن الاحتمالات التي جعلت ابن عباس (ت:٦٨) يقول هذا، مع أنه قد ورد عنه الأخذ عن بني إسرائيل، فظهر لي منهاأولاً: أن يكون السائل يريد طلب الاهتداء بما عندهم، أو معرفة شرع الله، أو معرفة بعض العقائد دون غيرها من الأخبار؛ لأن هذه الأمور لا يجوز أن تؤخذ عن غير المعصوم في خبره.

أما الأخبار الأخرى فإنها مما لا يلزم تصديقه ولا تكذيبه، ولا يُبنى عليها علم، وليس فيها هدى، قال ابن كثير (ت:٧٤٧): «ثم ليعلم أن أكثر ما يتحدثون به غالبه كذب وبهتان؛ لأنه قد دخله تحريف وتبديل وتغيير وتأويل، وما أقلَّ الصدق فيه، ثم ما أقلَّ فائدة كثير منه لو كان صحيحًا.

قال ابن جرير: حدثنا ابن بشار، حدثنا أبو عاصم، أخبرنا سفيان، عن سليمان بن عامر، عن عمارة بن عمير، عن حريث بن ظهير، عن عبد الله هو ابن مسعود قال: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا؛ إما أن تكذبوا بحق، أو تصدقوا بباطل، فإنه ليس أحد من أهل الكتاب إلا وفي قلبه تالية تدعوه إلى دينه كتالية المال» (١).

ثانيًا: أن يكون رأيًا متأخرًا له.

ثالثًا: أنه رأى كثرة الرجوع إليهم، فأراد أن يسد هذا الباب.

مسألة في ضابط العقل في ردِّ الإسرائيليات:

يلاحظ هنا أنَّ ضابط العقل أو الغرابة ليس مما يُتفقُ عليه.

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، ورد الخبر الآتي:

إن موسى كان رجلاً حَيِيًّا سِتِّيرًا، لا يُرَى من جلده شيء استحياء منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستَتِر هذا التستر إلا من عيب بجلده: إما برصٌ، وإما أُدْرَةٌ، وإما آفةٌ ،وإن الله أراد أن يُبَرِّئه مما قالوا لموسى، فَخَلا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحجر، ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإنَّ الحجر عَدَا بثوبه، فأخذ موسى عصاه، وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل، فرأوه عُرْيانًا أحسن ما خلق الله، وأبرأه مما يقولون.

وقام الحجر، فأخذ ثوبه، فلبسه، وطَفِقَ بالحجر ضربًا بعصاه، فوالله إن بالحجر لندبًا من أثر ضربه ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا، فذلك قوله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩] (١).

فهذا الخبر لا تخفى غرابته، وقد لا تُصدِّقه بعض العقول، لكن إذا علِمت أنه خبر صحيح مرويٌّ عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، رواه البخاري (ت:٢٥٦) وغيره = سلَّمت لذلك الخبر، وأدركت أنه خبر حقيقي واقع، مع ما فيه من الغرابة.

وليس يعني هذا أن يُقبل كل خبرٍ مع ما فيه من الغرابة، لكن المراد أنَّ الغرابة ليست ضابطًا كافيًا في ردِّ مثل هذه الأخبار.

ومن الأمور التي يحسن التنبه لها أنَّ رواية السلف للإسرائيلية ـ خصوصًا الصحابة ـ لا يعني قبول ما فيها من التفاصيل، ومرادهم بها بيان مجمل ما ورد في القرآن بمجمل ما ذُكِرَ في القصة، دون أن يلزم ذكرهم لها إيمانهم بهذه التفاصيل التي تحتاج في نقلها إلى سند صحيح، وذلك عزيز جدًّا فيما يرويه بنو إسرائيل في كتبهم

أثر الاسرائيليات في التفسير:

كان للإسرائيليات أثرا سيّئا على علم التفسير؛ لأن الأمر لم يقف على ما كان في عهد الصحابة، بل زاد ودخل فيه النوع الخيالي المخترع. فوضعوا الشوك في طريق المفسر، إذ أنه أصبح يشك فيها جميعاً لاعتقاده أن الكل من واد واحد[1].

"كل هذا بين أن التفسير من فروض الكفايات، ومن أجل العلوم الشرعية قاطبة؛ لأن موضوعه كتاب الله – سبحانه وتعالى– بعد جيل الصحابة جاء التابعون، فاعتمدوا على المصادر السابقة: القرآن، أقوال الرسول، أقوال الصحابة، وتلا ذلك التابعون وتابعو التابعين شرحًا لكتاب الله وبيانًا لما فيه.

حتى جاءت العصور التي بدأ فيها يظهر التباس في الفهم، أو سوء وحقد من أعداء الإسلام، فأدخلوا في كتبنا وفي تفاسير القرآن ما ليس منه، بل إن بعض المفسرين القدامى كالثعلبي في كتابه (الكشف والبيان في تفسير القرآن) وهناك أيضًا الإمام الواحدي في تفسيره (الوسيط) وهناك أيضًا تفسير لابن جرير الطبري.

هذه الكتب القديمة لم تخلُ من بعض الإسرائيليات والأقوال الضعيفة مما بدأ الدخيل يسري إلى كتب التفسير التي هي شرحٌ لكتاب الله –سبحانه وتعالى"[2].

«وفي هذا المعنى أي القسم الثالث : ورد حديث أخرجه الإمام أحمد، وابن أبي شيبة والبزار، من حديث جابر: أن عمر أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه عليه، فغضب، قال: "لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق، فتكذبوا به، أو بباطل، فتصدقوا به، والذي نفسي

[1] «علوم القرآن الكريم، تأليف: الدكتور يوسف المرعشلي ص(٤٢١-٤٢٢)
[2] «الدخيل في التفسير - جامعة المدينة» (ص١١)

بيده لو أن موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعني" ورجاله موثقون؛ إلا أن في مجالد –أحد رواته– ضعفًا"[1] وأخرج البزار أيضا من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري: أن عمر نسخ صحيفة من التوراة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء"، وفي سنده جابر الجعفي؛ وهو ضعيف، قال الحافظ في الفتح: واستعمله: "يعني البخاري" في الترجمة: يعني عنوان الباب، لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح.

قال ابن بطال عن المهلب: "هذا النهي في سؤالهم عما لا نص فيه؛ لأن شرعنا مكتفٍ بنفسه، فإذا لم يوجد فيه نص، ففي النظر والاستدلال غنىً عن سؤالهم، ولا يدخل في النهي سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا، والأخبار عن الأمم السالفة– فتح الباري ج ١٣ ص ٢٨٤، ٢٨٥–

يعني تشديد سيدنا عمر على من كان يكتب شيئًا من كتب اليهود:

وقد كانت مقالة النبي صلى الله عليه وسلم لعمر، وغضبه لكتابته شيئا من التوراة درسا تعلم منه سيدنا عمر، ومنهجا أخذ الناس به.

روى الحافظ أبو يعلى، بسنده، عن خالد بن عرفطة قال: "كنت جالسا عند عمر؛ إذ أتى برجل من عبد القيس، مسكنه بالسوس، فقال له عمر: أنت فلان ابن فلان العبدي؟ قال: نعم. قال: وأنت النازل بالسوس؟ قال: نعم، فضربه بقناة معه، فقال الرجل: ما لي يا أمير المؤمنين؟!

فقال له عمر: اجلس، فجلس، فقرأ عليه: بسم الله الرحمن الرحيم {الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ، نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ} يوسف فقرأها عليه ثلاثا، وضربه ثلاثا، فقال له الرجل: ما لي يا أمير المؤمنين؟! قال: أنت الذي نسخت كتاب دانيال؟ ١، قال: مرني بأمرك أتبعه، قال: انطلق فامحه بالحميم، والصوف الأبيض، ثم لا تقرأه، ولا تقرئه أحدا من الناس، فلئن بلغني عنك أنك قرأته، أو أقرأته أحدًا من الناس، لأنهكنك عقوبة، ثم قال: اجلس، فجلس بين يديه، فقال: انطلقت أنا فانتسخت كتابا من أهل الكتاب، ثم جئت به في أديم٣، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما هذا في يدك يا عمر؟ " قلت: يا رسول الله: كتاب نسخته؛ لنزداد به علما إلى علمنا، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت وجنتاه، ثم نودي بالصلاة جامعة فقالت الأنصار: أغضب

[1] «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص١٠٨)

نبيكم؟ السلاح السلاح، فجاءوا حتى أحدقوه بمنبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "يا أيها الناس إني قد أوتيت جوامع الكلم، وخواتيمه، واختصر لي اختصارا، ولقد أتيتكم بها بيضاء نقية، فلا تهوكوا، ولا يغرنكم المتهوكون[1]".

قال عمر: فقمت، فقلت: "رضيت بالله ربا، وبالإسلام دينا وبك رسولا، ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم" وروى الحافظ أبو بكر الإسماعيلي بسنده عن جبير بن نفير: أن رجلين كانا بحمص في خلافة عمر رضي الله عنه فأرسل إليهما فيمن أرسل من أهل حمص، وكان قد اكتتبا من اليهود شيئا في صحيفة، فأخذاها معهما يستفتيان فيهما أمير المؤمنين عمر، فلما قدما عليه قالا: إنا بأرض أهل الكتاب، وإنا نسمع منهم كلاما تقشعر منه جلودنا، أفنأخذ منه ونترك؟ فقال: سأحدثكما ... ثم ذكر قصته لما كتب شيئا أعجبه من كلام اليهود، وقرأه عليه، فغضب الرسول، وصار يمحوه بريقه ويقول: "لا تتبعوا هؤلاء؛ فإنهم قد هوكوا، وتهوكوا" ٥، حتى محا آخره، حرفا حرفا، ثم قال عمر: فلو علمت أنكما كتبتما منه شيئا جعلتكما نكالا لهذه الأمة، قالا: والله ما نكتب منه شيئا، ثم خرجا بصحيفتهما، فحفرا لها، وعمقا في الحفر، ودفناها، فكان آخر العهد منها، وليت من جاء بعد عمر فعل هذا[2].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله في حديث: "حدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج": "من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحدث بالكذب فالمعنى: حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم"، ولا يرد الإذن، ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه[3]

وقال الحافظ في الفتح في حديث: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم": أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا، لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه، أو كذبا فتصدقوه، فتقعوا في الحرج، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، نبه على ذلك الشافعي رحمه الله ويؤخذ من هذا الحديث: التوقف عن الخوض في المشكلات والجزم فيها بما يقع في الظن، وعلى هذا، يحمل ما جاء عن السلف من ذلك"[4].

[1] «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص١٠٨)
[2] «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص١٠٨)
[3] تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٤١٢-٤١٣

وختاماً : وفي هذا البيان والتوفيق بين المرويات في هذا الباب: ظهر ألا تعارض بينها، ولا يخالف بعضها بعضا، وأن لكل حالة حكمها.

مقالة لابن تيمية في هذا: وللإمام تقي الدين أحمد بن تيمية في هذا: مقالة جيدة، قال رحمه الله: الاختلاف في التفسير على نوعين منه ما مستنده النقل فقط ومنه ما يعلم بغير ذلك، إذا العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق والمنقول: إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم، وهذا هو النوع الأول، فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه، والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه"[1]

والقسم الثاني من المنقول، وهو: ما لا طريق إلى الجزم بالصدق منه، فالبحث عنه مما لا فائدة فيه، والكلام فيه من فضول الكلام، وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته: فإن الله نصب على الحق فيه دليلا.

فمثال ما لا يفيد، ولا دليل على الصحيح منه: اختلافهم في أحوال "أصحاب الكهف"، وفي البعض الذي ضرب به موسى البقرة، وفي مقدار سفينة نوح، وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك، فهذه الأمور طريق العلم بها: النقل، وما لم يكن كذلك، بل كان يؤخذ من أهل الكتاب، كالمنقول عن كعب، ووهب، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم ممن أخذ عن أهل الكتاب، فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوا بباطل فتصدقوه".

وكذلك: ما نقل عن التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلا صحيحا: فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، أو من بعض من سمعه منه أقوى من نقل التابعي، ومع جزم الصاحب فيما يقوله، كيف يقال: إنه أخذه من أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟!! والمقصود بيان أن الاختلاف الذي لا يعلم صحيحه، ولا يفيد حكاية الأقوال فيه: هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته، وأمثال ذلك. وأما القسم الأول الذي يمكن معرفة الصحيح منه: فهذا موجود فيما يحتاج إليه، ولله الحمد"

[1] «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص١١٠)

فسبحان المولى الكريم الذي خصَّنا بكتابه، وشرَّفنا بخطابه، فيا له من نعمة سابغة، وحجة بالغة، أوزعنا الله الكريم القيام بواجب شكرها، وتوفية حقها، ومعرفة قدرها، وما توفيقي إلا بالله هو ربي لا إله إلا هو" والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات

أبرز النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. الإسرائيليات تشمل المرويات المنقولة عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وما تسرب إلى كتب التفسير من أخبار الأمم السابقة.

٢. أجاز بعض العلماء التحديث عن بني إسرائيل بشروط، منها ألا تخالف الرواية نصوص الوحي، وألا يُبنى عليها اعتقاد أو حكم.

٣. أنكر فريق من العلماء كثرة الرواية عن أهل الكتاب لما دخل فيها من تحريف وكذب، ومنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٤. المنهج الصحيح هو الاعتدال بين القبول والرد، فيُقبل الموافق ويُرد المخالف ويُتوقف فيما سكت عنه الشرع.

٥. أثّرت الإسرائيليات في بعض كتب التفسير القديمة كالثعلبي والواحدي والطبري، مما أوجب على العلماء تنقية التفسير منها.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة التمييز بين ما هو من الوحي وما هو من أخبار أهل الكتاب.

٢. العناية بالتحقيق العلمي للروايات الإسرائيلية في كتب التفسير.

٣. إدخال دراسات تطبيقية حول ضوابط الإسرائيليات ضمن مناهج الجامعات.

٤. تحذير الباحثين من نقل الروايات دون تمحيص علمي.

٥. تشجيع الدراسات المقارنة بين التفاسير والمصادر اليهودية والنصرانية.

٦. اعتماد منهج ابن تيمية وابن كثير في الجمع بين الرواية والدراية.

٧. توظيف علم أصول التفسير في ضبط القبول والرد على المرويات.

ثالثاً: المراجع

١. .الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير – محمد بن محمد أبو شُهبة.

٢. .الدخيل في التفسير – جامعة المدينة العالمية.

٣. شرح مقدمة في أصول التفسير – ابن تيمية، شرح د. خالد السبت.

٤. .تفسير ابن كثير – ابن كثير.

٥. .فتح الباري – ابن حجر العسقلاني.

٦. علوم القرآن الكريم – د. يوسف المرعشلي.

٧. .الوسيط في التفسير – الواحدي.

٨. الكشف والبيان – الثعلبي.

٩. تفسير الطبري – ابن جرير الطبري.

١٠. كتب السنة: صحيح البخاري، مسند أحمد، والبزار